جنون أسعار الذهب واقتصاديات العالم

نعيش منذ فترة أخبار تصاعد أسعار المعدن الأصفر، بعد أن عشنا منذ سنة جنون أسعار البترول التي انتهت إلى ما نعلم من أسعار، فهل مصير أسعار الذهب كمصير أسعار البترول؟

إن المتتبع للمستجدات الاقتصادية في العالم يلحظ الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة والنتائج غير المشجعة، هذا إن لم نقرأ المؤشرات الاخرى من بطالة واستهلاك ....الخ، كل هذا وغيره يورث المتابعين والمترقبين للأسواق الخوف وعدم الاطمئنان للمستقبل القريب قبل البعيد، وهنا تغلب الفطرة الإنسانية باللجوء للذهب كملاذ شبه آمن عند الكثيرين، وهنا يأتي دور المضاربين ووسطاء الأسواق في إعادة توجيه الطلب إلى المناطق التي يظن أنها آمن من غيرها مسايرة لهواجس الناس، فيتولد طلب كبير ومفاجيء يرفع الأسعار تلقائياً وفق آليات السوق وبحدودها المعمول بها يومياً، فنرى التوجه الطبيعي لزيادة الطلب المنتهي بارتفاع الأسعار، كما يرى المختصون دور المضاربين والمؤثرين في الأسواق في زيادة الأسعار، فلا تكون بالكامل طبيعة، إلا أن الذي يدفع الثمن الاقتصادات وثروات الناس.

لا شك أن الكثير من الدول تعلم من التفاصيل الاقتصادية العالمية الشيء الكثير لا سيما التصارع الواضح بين الصين في المقام الأول ومعها اليابان ووراءها السعودية إلى حد ما مع المدين الأكبر في العالم أمريكا، خاصة بعد التوجه الأمريكي لإعادة تقييم الدولار وأثر ذلك على ديون الدائنين، هذا في المقام الأول إلا أن فضائح اقتصادات أوروبا المتعاقبة تمثل المقام الثاني فلا تفاهم ولا مخرج واضح لما تعانيه الدول الأكثر استدانه وفي مقدمتها اليونان والأخبار يومياً تطالعنا بالجديد، كل هذ البيئة ولدت الحيرة والخوف والسؤال أين نستثمر؟ أو كيف نحافظ على قيمة أموالنا؟ وإلى غير ذلك من التساؤلات التي عادت بعموم المستثمرين ممن يتفيؤن شمس النظريات الاقتصادية الحديثة إلى ما كان عليه الأجداد قبل التفلسف وادعاء الحلول بكل ما يغضب الله. ولكن هل كل هذا يبرر الارتفاع الجنوني للأسعار إلى أضعاف ما كان منذ فترة؟ وإجابة نقول بمنطق آليات السوق اليوم نعم، لكون الطلب أعلى بكثير من العرض، أما بمنطق الأمور فمن الصعب استمرار هذا الأرتفاع لما فيه من مضار على أهل قطاع الذهب من صاغة وباعة للمعدن الخام أو المصنعين ومن ارتبط بأعمالهم، الأمر الذي يهدد بتسريح الآلاف من أعمالهم فضلاً عن إقفال الكثير من المتاجر، مروراً بإرغام الناس على تغيير عاداتها لناحية الشراء أو التهادي بالذهب وخصوصاً للخطبة والزواج، وهو الأمر المعروف في الشرق الأوسط وآسيا عموماً.

وسوق الذهب ليس بالسوق الصغير إن لناحية القيمة أو لناحية أعداد العاملين فيه، فلا بد من مراعاة المصالح العامة، والتركيز على جزئية من السوق ليست بالسياسة السليمة سواء كانت ذهب بترول أو غيرها، وألفت إلى ما هو أخطر من ذلك موضوع غلاء المواد الأساسية التي يقتات بها الناس وفي مقدمها القمح، فهل الغلواء العالمية لناحية تحقيق مصالح قلة من المنتفعين ضريبته المجاعات المتنقلة أو الثورات في وجهة الحكومات المختلفة، كل المسار القائم خلاف منطق الأمور ومصالح العباد على وجه البسيط وأستعير تعريف الغلاء لنعرف ما أرمي إليه "**الغلاء نقيض الرخص ، مشتق من الغلو الذي هو مجاوزة الحد.**"

هذا التجاوز للحدود الطبيعية والمنطقية يورث البشرية البوار والخراب والحقد والاقتتال إن لم نقل المجاعه، فالاقتصاديات أعجز من أن تجاري هذا المنحى المغالي في الأمور، وإن حاولت بعض الحكومات تحت وطأة الضغوط أن تماشي الأمور تتصرف بخلفية المهم أن أتم فترتي ولتحصد ذلك الحكومات القادمة.

أختم بالتمني أن نعي مصالحنا جميعاً كي نستمر، فمن تعجل من المتنفذين اليوم الثروات قبل أوانها، سيعاقب دون أدنى شك لاحقاً بحرمانها، ولنا في أزمة 2008م العبرة كيف تراجعت ثروات كبار الغنياء بلحظات، وكيف انهارت الكثير من المؤسسات وفي مقدمها بعض البنوك والشركات العالمية.